حاشية محمد بن محمد الأمير

على

شرح عبد السلام بن ابراهيم المالكي

لجوهرة التوحيد للإمام اللقاني

رحمهم الله ونفع بعلومهم آمين

وبهامشها :

إتحاف المريد

شرح الشيخ عبد السلام المالكي على جوهرة التوحيد المذكورة

الطبعة الأخيرة

١٣٦٨ هـ — ١٩٤٨ م

مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

« فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ »
(قرآن كريم)

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك ماقدرك أحد حق قدرك ، والحمد منك واليك ، وصل وسلم على سيد كل من لك عليه سيادة وواسطة حجابك الأعظم الذى لاسبيل الى مجاوزته عبدك ورسولك محمد الدال عليك ، وعلى آله وأتباعه ، وذريته وأشياعه .

[وبعد] فيقول عبد ربه ، وراجى حسبه ، محمد بن محمد الأمير ، نجاه الله من كل أمر خطير ، آمين : هذه تقاييد على شرح الشيخ عبد السلام اللقانى لجوهرة والده ، أرجو من فضل الله تعالى اللطف فيها ، والشكر لموليها .

(بسم الله الرحمن الرحيم)

قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) قال أكثر الأشاعرة الاسم عين المسمى قال تعالى «سبح اسم ربك الأعلى. ماتعبدون من دونه إلا أسماء» وظاهر أن التسبيح والعبادة للذات دون الأسماء وقال الشاعر * الى الحول ثم اسم السلام عليكما * يعنى السلام نفسه قال السعد فى شرح مقاصده وفى الاستدلال بالآيتين اعتراف بالمغايرة حيث يقال التسبيح والعبادة للذات دون الأسماء اه على أن التسبيح يصح لنفس الاسم بمعنى تنزيهه عما ينافى التعظيم كما فى البيضاوى والعبادة تتعلق به ظاهرا لغرض الإشارة الى أن هذه الآلهة عدم فى حضرة الألوهية فكأنها مجرد أسماء لامسميات لها ولفظ اسم فى البيت مقحم إشارة إلى أنه ليس سلاما حقيقيا إذ هما لايأمنان بعده والبيت للبيد العامرى يخاطب ابنتيه فى النياحة عليه قال :

فقوما وقولا بالذى تعرفانه ولاتخمشا وجها ولاتحلقا شعر
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر

قال الشعرانى فى كتابه [اليواقيت والجواهر فى بيان عقائد الأكابر] وهو جزء جليل وضعه للجمع بين كلام أهل الفكر وكلام أهل الكشف مانصه مما يؤيد العينية حديث مسلم مرفوعا «أنا مع عبدى إذا ذكرنى وتحركت بى شفتاه» اه وهو التفات لظاهر الكلام قال فى شرح المقاصد: وأما التمسك بأن الاسم لوكان غير المسمى لما كان قولنا محمد رسول الله حكما بثبوت الرسالة للنبى صلى الله عليه وسلم بل لغيره فشبهة واهية فان الاسم وإن لم يكن نفس المسمى لكنه دال عليه ووضع الكلام على أن تذكر الألفاظ وترجع الأحكام الى المدلولات كقولنا زيد كاتب أى مدلول زيد متصف بمعنى الكتابة وقد يرجع بمعونة القرينة لنفس اللفظ فى قولنا زيد مكتوب وثلاثى ومعرب ونحو ذلك اه ومن قبيل هذه الشبهة الواهية مانقله الشعرانى فى كتابه السابق عن الشيخ الأكبر محيى الدين بن العربى رضى الله تعالى عنه قال فى الباب الثانى والأربعين وثلثمائة من الفتوحات المكية مما يؤيد قول من قال إن الاسم عين المسمى قوله تعالى «ذلكم الله ربى» كما قال تعالى «قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن» ولم يقل ادعوا

بالله ولا بالرحمن اه باختصار ما ، وقيل الاسم غير المسمى لقوله تعالى « له الأسماء الحسنى » ولا بد من المغايرة بين الشيء وما هو له ولتعدد الأسماء مع اتحاد المسمى ولو كان عينه لاحترق فم من قال نار إلى غير ذلك من المفاسد ، وعلى المغايرة ظاهر قول صاحب الهمزية :

لك ذات العلوم من عالم الغيـــب ومنها لآدم الأسماء

والتحقيق أنه إن أريد من الاسم اللفظ فهو غير مسماه قطعا وإن أريد به مايفهم منه فهو عين المسمى ولا فرق في ذلك بين جامد ومشتق فيما يقضي به التأمل . وعن الأشعري قد يكون المشتق غيرا نحو الخالق والرازق وقد يكون لا عينا ولا غيرا كالعالم والقدير نقله صاحب المواقف وغيره قال في شرح المقاصد إن الأصحاب اعتبروا المدلول المطابقي فأطلقوا القول بأن الاسم نفس المسمى للقطع بأن مدلول الخالق شيء ما له الخلق لا نفس الخلق ومدلول العالم شيء ما له العلم لا نفس العلم والشيخ الأشعري أخذ المدلول أعم واعتبر في أسماء الصفات المعاني المقصودة فزعم أن مدلول الخالق الخلق وهو غير الذات ومدلول العالم العلم وهو لا عين ولا غير والخلاف فيما صدقات الاسم ولفظ اسم منها فانه اسم من الأسماء ولا يلزم اندراج الشيء تحت نفسه وهو تناقض في الجزئية والكلية بل اندراج اللفظ تحت معناه وهو كثير كموجود وشيء ومفرد. إن قلت ماقرر من أن لفظ الاسم غير ومفهومه عين مما لا يشك فيه عاقل فكيف اختلافهم ؟ فالجواب كما أفاده السعد أن اللفظ لما كان يراد به نفسه كضرب فعل ماض وقد يراد به الماهية الكلية كالانسان نوع وقد يستعمل في فرد معين أو غير معين كجاءني إنسان إلى غير ذلك كان ذلك مثيرا للتردد هل الاسم عين مسماه أولا وفي الحقيقة لا تردد فلذلك قال الكمال بن أبي شريف في حاشية المحلى على جمع الجوامع لم يظهر لي في هذه المسئلة مايصلح محلا لنزاع العلماء وقال صاحب المواقف ولا يشك عاقل في أنه ليس النزاع في لفظ فرس أنه هل هو نفس الحيوان المخصوص أو غيره بل في مدلول الاسم أهي الذات من حيث هي هي أم باعتبار أمر صادق عليه عارض له ينبيء عنه ؟ اه وقد علمت قبل ماهو التحقيق والله ولي التوفيق والتسمية وضع الاسم أو ذكره والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله الحمد) اشتهر احتمال أل العهدية أي الحمد القديم ومما ينبغي التنبه له أنه نفس الكلام القديم باعتبار دلالته على الكمالات لأن الصفة القديمة لا تتبعض وإن لم يذكر واحدا في أقسام الكلام الاعتبارية أعني أمرا ونهيا وخبرا استخبارا الخ فان هذا غير حاصر كيف والكلام يتعلق بجميع أقسام الحكم العقلي كلياتها وجزئياتها (قوله الذي رفع) حمد بإزاء النعمة فهو شكر وشكر المنعم واجب بالشرع لا بالعقل خلافا للمعتزلة البانين على أصل التحسين والتقبيح العقليين ولم يقل الرافع مع وروده لأن الإطناب أولى في مقام الثناء مع أوضحية الإبهام في الموصول المستقل ثم التخصيص الأنسب في التعظيم على أن الرافع إنما ورد مطلقا وإن جاز تقييده بمعمولاته لكن احتمل إدخال القيد في الاسم ولم يرد كذلك (قوله لأهل السنة) براعة استهلال والسنة طريقة محمد صلى الله عليه وسلم وكان كما في الحديث خلقه القرآن وهي التي كان عليها السلف الصالح استندت لكتاب أو حديث فليس المراد بها ماقابل الكتاب حتى يحتاج لما نقله شيخنا العدوي عن المؤلف في حاشيته من أنهم سموا أهل سنة ولم يسموا أهل كتاب مع استنادهم لكل لإبهام اليهود والنصارى فانهم اشتهروا بأهل الكتاب (قوله الخافقين) المشرق والمغرب وهما يستغرقان الأربع جهات والشمال والجنوب ربعان منهما وفي تسميتهما خافقين مجاز لأن الخافق حقيقة الرياح أو الكواكب فيهما أي المتحرك المضطرب (قوله أعلاما) جمع علم بمعنى الراية وإنما ترفع وتنشر الأشراف (قوله ووضع) فيه مع رفع محسن الطباق وشائبة ذلك في واضح الأدلة مع الشبه وأهل السنة مع المخالفين (قوله بواضح) الباء داخلة على السبب العادي بناء على أن الربط بين الدليل ونتيجته عادي وقيل عقلي يستحيل تخلفه كما بين الجوهر والعرض

الحمد لله الذي رفع لأهل السنة المحمدية في الخافقين أعلاماً ووضع بواضح أدلتهم

وغاية مايتأهل لتعلق القدرة وجودها معا أوعدمها معا وقد وضح ذلك فى كتب المنطق (قوله شبه) جمع شبهة لأنها تشبه الدليل الصحيح ظاهرا أولأنها توقع فى اشتباه والتباس (قوله المخالفين) قال العضد فى آخر المواقف مانصه تذييل فى ذكر الفرق التى أشار إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « ستفترق أمتى ثلاثا وسبعين فرقة كلها فى النار إلا واحدة وهى التى على ماأنا عليه وأصحابى » وكان ذلك من معجزاته حيث وقع ما أخبر به . اعلم أن كبار الفرق الإسلامية ثمانية المعتزلة والشيعة والخوارج والمرجئة والجبرية والنجارية والمشبهة والناجية. ثم شرع فى تفصيل باقى الفرق فى نحو الكراس وقد يطلق الاعتزال على مطلق مخالفة السنة ويأتى فى أثناء الكتاب التعرض لبعض مافى المقام (قوله أعلاما) جمع علم بمعنى الجبل لهول الشبهة ظاهرا وفيه مع إعلاما لسابق الجناس التام (قوله وأشهد) استئناف أوعطف على الحمدلة بناء على الاتفاق أو جواز عدمه فى الخبرية والإنشائية . والشهادة إخبار عن الاعتراف القلبى أواللسانى الحاصل بنفس الصيغة هذا هوالمأخوذ من كلام القرافى وهوالظاهر وقيل هى إنشاء تضمن إخبارا (قوله أن لاإله) خبر لا من الإمكان العام اهتماما بنفى إمكان الشريك ووجود المستثنى معلوم فلا يقدر موجود وأغرب الزمخشرى فادعى أن لاحذف والأصل الله إله فلم يكن إلا مجرد تقديم خبر المبتدا ودخول لا وإلا للحصر (قوله إلا الله) استثناء متصل إذ مفهوم الإله وهو المعبود بحق يتناول المستثنى بالضرورة وإن استحال وجود غيره والعمدة فى اتصال الاستثناء على تناول اللفظ بمجرد مفهومه ولايصح الالتفات إلى تناول المفهوم كثيرين فى زعم الكافرين لأن الاستثناء يكذب حصره على زعمهم بل النظر للواقع على ماقلنا والقول بأن الاتصال يستلزم الجنسية وتركب الماهية وذلك على الإله محال مردود بأن ذاك فى الجنس المنطقى والذى فى الاتصال مطلق كلى هو المستثنى منه بل يشمل الكل ونصوا على أن المستثنى منه عام مخصوص أى عمومه مراد تناولا فصح الاتصال ودخول المستثنى ولو أريد به الخصوص لبطلا لاحكما وإلا لنافى آخر الكلام أوله فمن قال لاإله إلا الله من عموم السلب أراد السلب العام لغير المستثنى أولولا الاستثناء كما يقال الاستثناء معيار العموم ويصح أنها من سلب العموم تسمحا أيضا لأن الاستثناء سلب عموم السلب للآلهة بإثبات الثابت بنفسه تبارك وتعالى وإن لم يكن هذا هو سلب العموم المتعارف فليتأمل (قوله وحده لاشريك له) متأكدان أو متغايران وعلى كل مؤكدان لما أفاده حصر الألوهية (قوله شهادة تكون) وليس ذلك إلا بتمام الشطر الثانى فالأليق معنى تأخير مثل هذا الوصف عن الشهادتين (قوله بالتخلص فى الدارين) الأحسن تعلقها بتكون لتقدمه وفعليته وأيضا معمول المصدر لايتقدم عليه ولا حاجة للتمسك بالسجع والتوسع فى الظروف (قوله إعلاما) بكسر الهمزة فيه مع ماقبله الجناس المحرف . وضابطه اختلاف الحركات كالبرد بضم الباء والبرد بفتحها فى قولهم جبة البرد جنة البرد (قوله سيدنا) أصله سيود بتقديم الياء إن قلت قاعدة اجتماع الواو والياء تصدق بسبق الواو فهلا قلتم به ؟ قلت أجاب ابن هشام بأن فعيل لانظير له ووجد من فيعل صيرف وإن كان مفتوح العين (قوله ورسوله) أصله مصدر بمعنى الرسالة ، قال الشاعر :

لقد كذب الواشون مافهت عندهم بقول ولا أرسلتهم برسول

ولذلك أخبر به عن متعدد فى آية الشعراء ونظر للنقل فثنى فى طه (قوله أعلاما) مستعار للرتب العالية أو أن أعلى أفعل وماكافة أو بمعنى درجة والمراد اتباعه من غير واسطة نبى غيره من حيث إنه نبى فدخل عيسى بعد النزول فانه قدوة كالعلماء فلا يلزم خلو أسفل الجنان حيث قلنا الأنبياء نوابه والأمم أتباعه على أنه يمكن جعل من الجنان بيانا لأعلى فانها أعلى من الأعراف وغيرها وقد نازع بعضهم فى كون الأنبياء نوابه وإن كانوا تحت لوائه قال وهو خلاف: أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح الخ أن اتبع ملة

من شبه المخالفين أعلاما ، وأشهد أن لاإله إلا الله وحده لاشريك له شهادة تكون بالتخلص فى الدارين إعلاما ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله الممنوح من اتبعه من الجنان أعلاما ،

إبراهيم الخ فبهداهم اقتده، وليس فى المسألة قاطع كما فى شارح المواهب (قوله صلى الله وسلم عليه) إنشائية معنى بدليل قولوا اللهم صل على محمد وأغرب الشيخ يس حيث جوّز خبرية المعنى زاعما أن القصد مجرد الاعتناء والتعظيم والثواب فنحو ذلك لايتوقف على نية الإنشائية الملاحظة حيث اشتهر كما يفيده الحطاب على الشيخ خليل وغيره (قوله قواعد العقائد) شبهت بقصور ذات قواعد أو الإضافة بيانية فإن الأعمال كالفروع أوالقواعد الأدلة أوالكلية نحو كل كمال واجب لله تعالى (قوله الجياد) أشار شيخنا فى الحاشية إلى نظر فى كونه جمع جيد لكنه نص عليه فى الأشمونى كذئب وذئاب (قوله بجواهر الفرائد) هو من إضافة الموصوف للصفة نحو مسجد الجامع والفرائد ما انفرد من الجواهر بحسنه فأفرد بظرفه ويحتمل أنه أراد بجواهر الفرائد أشرف الفرائد وهو كناية عن دوام الصلاة بمعنى النعمة لالفظها حتى يقال ما فى حاشية شيخنا الحفنى على الشنشورى وغيرها أنها عرض ينقضى بمجرد النطق به فلا يصح دوامه ويلتفت لثوابه (قوله العبد) نقل شيخنا عن القاموس معنى خامسا للعبد وهو الإنسان والظاهر أنه من عبد الإيجاد (قوله الفقير الحقير) جناس لاحق وضابطه الاختلاف بمتباعدى مخرج كالليالى والآلى فى قوله :

صدغ الحبيب وحالى كلاهما كالليالى وثغره فى صفاء وأدمعى كاللآلى

(قوله الفانى) أى بالفعل ففيه مجاز الأول لأنه لايفنى بالفعل إلا فى المستقبل أوالقابل للفناء فهو بمعنى الحال (قوله إبراهيم) من مشايخ الخرشى وأضرابه قرين الأجهورى (قوله وغفر ذنوبه) هذا من ستر العيوب أتى به اهتماما فذكره عموما ثم خصوصا (قوله قد كنت) أقحم كنت إشارة لتقادم الزمن دفعا لما لقد من التقريب (قوله عقيدته) فعيلة بمعنى مفعولة تطلق على القضية ونسبتها جعلت اسما للقصيدة المحتوية عليها (قوله المسماة) قيل أسماء الكتب أعلام أجناس وأسماء العلوم أعلام أشخاص وردّ بأنه إن تعدد الشىء بتعدد محله فكلاهما أجناس وإلا فأشخاص والفرق تحكم (قوله جوهرة) مفعول ثان وقد يتعدى له بالحرف فهما متكافئان وإن غلب الحرف فالنصب بنزع الخافض أو عدمه فهو زائد فليتنبه لهذه الثلاثة (قوله أوراق قليلة) قال شيخنا فى الحاشية دفع بالوصف توهم استعمال جمع القلة فى جمع الكثرة اه ولايخفاك أن هذا الشرح أكثر من عشرة أوراق الذى هو منتهى جمع القلة فيتعين استعمال جمع القلة فى الكثرة وأتى بالوصف لكون الكثرة مقولة بالتشكيك فمنها قليل نسبى أوعرفى فافهم (قوله التكرور) بضم التاء وهذا ماتفق فلامعنى لما قاله شيخنا فى الحاشية انظر لم خصهم (قوله وهامة) هى الرأس وأصل ثريا ثريو من الثروة وهى الكثرة اجتمعت الواو والياء الخ وهى عدة نجوم متلاصقة فى برج الثور قال السيد السمهودى فى كتابه جواهر العقدين فى فضل الشرفين العلم والنسب مانصه روى الحافظ أبوبكر الخطيب عن شيخه الإمام أبى الحسن النعيمى قال :

إذا أظمأتك أكف اللئام كفتك القناعة شبعا وريا فكن رجلا رجله فى الثرى
وهامة همته فى الثريا فإن إراقة ماء الحيا ة دون إراقة ماء المحيا اه

(قوله لما جاء الخ) علة لبادرت والخبر الاعتقادات الصحيحة وقد دل عليها بتأليفه وفاعله نفس الأشخاص المعتقدين أوالأئمة الذين أصلوا صحتها بالبراهين (قوله ولى التوفيق) أى واليه ومعطيه وهو خلق قدرة الطاعة فى العبد ولايحتاج لزيادة الداعية إن قلنا إنها عرض مقارن وإن قلنا سابق كما قيل به فرارا من تكليف العاجز زيد لإخراج من لم يطع (قوله والهداية) قيل لايشترط فيها إيصال خلافا للمعتزلة ولعل الخلاف بحسب الإطلاق والأصل وإلا فالاستعمالان واردان: إنك لاتهدى من أحببت، وأما ثمود فهديناهم (قوله لوجهه) يأتى أن السلف ينزهون ويفرضون وجها لا كالوجوه والخلف يفسرونه

صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه ما أيدت قواعد العقائد، وماحليت الجياد بجواهر الفرائد .

[وبعد] فيقول العبد الفقير الحقير الفانى عبد السلام بن إبراهيم المالكى اللقانى ستر الله عيوبه وغفر ذنوبه: قد كنت لخصت ماعلقه أستاذنا من عمدة المريد على عقيدته المسماة جوهرة التوحيد فى أوراق قليلة سميتها إرشاد المريد ضمنتها مختار أهل السنة من غير مزيد فحين أخرجته وتناوله بعض طلبة التكرور ضاعف الله لى ولهم الخيرات والأجور أفصح بما ينبئ عن قصور همته وتنائى رغبته وليته نظر إلى قوله: فكن رجلا رجله فى الثرى وهامة همته فى الثريا فبادرت إلى أسعافه بصرف شاغله لما جاء أن الدال على الخير كفاعله ووضعت له ما يكون لألفاظها مبينا ولايضاح معانيها معينا [وسميته : إتحاف المريد بجوهرة التوحيد] سائلا من ولى التوفيق دوام النفع به والهداية لأقوم طريق وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز لديه بجنات النعيم

بالذات ولاينافى هذا قوله سببا للفوز لأن الثانى علامة قبول غير مقصود على أن الجنان بملاحظة عندية المكانة المشار إليها بلديه لاتخرج عن ملاحظة الذات وهذا أدق من الجواب بأن معنى الخلوص عدم الرياء والسمعة ، أنشد سيدى دمرداش فى كتابه مجمع الأسرار وكشف الأستار:

ليس قصدى من الجنان نعيما غير أنى أريدها لأراكا

قال بعض العارفين ومن هذا الوجه كان حزن آدم على الجنة (قوله قال أؤلف) جعل المقدر مقولا فيشير لاحتمال أن المقدرات من القرآن لتوقف معناه عليها وقيل ليست منه لأن القرآن ما أخذ بالتوقيف وهذه لاتنضبط فإن المقدر فى الحمد لله يحتمل كائن أو ثابت أو ثبت إلى غير ذلك والتمسك بأنها لو كانت منه مع حدوثها لزم أن الحادث بعض القديم ضعيف لأن القديم القرآن بمعنى الصفة القائمة بالذات وكلامنا فى القرآن بمعنى اللفظ المنزل وهو حادث قطعا والحق أن التردد لفظى فإنها منه معنى فى الجملة وليست منه فى أحكام لفظه الشرعية وتقدير أؤلف إشارة لأصالة الباء لأن زيادتها إنما شاعت بعد ما النافية ونحوها وأنها ليست متعلقة بالحمد وإن ارتضاه الشيخ الأكبر دافعا به تعارض حديثيهما أى الثناء على الله بأسمائه فإن المتبادر أنهما جملتان مستقلتان ولم يقدر أبدأ لقصوره على أوّل الفعل والقول بأنه مقتضى الحديث الوارد ممنوع فإن معنى البدء فى الحديث ذكره أوّلا وأمامادة المتعلق فشىء آخر وقدمه لأن أصل العامل التقديم ولأن المقام مقام تأليف نظير اقرأ باسم ربك وإن اشتهر أولوية التأخير للحصر والاهتمام (قوله مستعينا) إيضاح لمعنى الباء لا أنه المتعلق قيل باء الاستعانة تدخل على الآلة وجعل الاسم آلة إساءة أدب لأن الآلة لاتقصد لذاتها. فأجيب بملاحظة مجرد توقف المقصود عليه فرد بأن مظنة الاساءة مازالت فالأولى المصاحبة التبركية (قوله بالكتاب) أى فى ترتيبه التوقيفى لأنها أول ما أنزل فإنه خلاف ما فى صحيح البخارى وغيره فى بدء الوحى وإن قيل به ومما يعارضه أيضا قولهم كأن يكتب أولا باسمك اللهم حتى نزلت آية هود فكتب بسم الله فنزل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن فزاد الرحمن فنزلت آية النمل فكتبها بتمامها ثم ابتداء القرآن بها لايستلزم أنها جزء منه فإن نحو الأكل يبدأ فيه بالبسملة ومما يدل لمالك على أنها ليست منه فى غير النمل تجويز كثير من القراء حذفها فى التلاوة بين السورتين وإنما يقولون بتوقيف وقال الإمام الشافعى آية من كل سورة والحنفية آية من القرآن وليست من السورة (قوله كل أمر) الإضافة بمعنى اللام وإن لم يصح لفظها كما نقله حواشى الأشمونى عن الجامى (قوله أى بداءة حقيقية) هذا على ما ارتضاه هو فى دفع التعارض ويأتى له تتمة (قوله أى ناقص) تفسير للمحلول على مذهب السعد فى زيد أسد أنه مستعار للكلى فلايلزم الجمع بين الطرفين أو لحاصل معنى الجملة على قول الجمهور إنه باق على حقيقته وهو تشبيه بليغ ثم هو تبعى ولو مرسلا بالإطلاق عن التقييد على ما أفاده السمرقندى فى حواشى رسالته من انقسام المرسل لأصلى وتبعى فيجرى أولا فى البتر (قوله علم على الذات) يحتمل بالغلبة التقديرية وإن كان أصله وصفا معناه المعبود بحق كما قاله البيضاوى لحصول معنى الاشتقاق بينه وبين مادة إله وهو التوافق فى اللفظ والمعنى وما ذكره الشيخ اللاوى فى الحاشية من أن هذا لاينافى العلمية إذ كثيرا مايلاحظ فى الأعلام معنى أصلى كما فى الألقاب لاينفع إلا بعد تحقق العلمية بالوضع قال البيضاوى ولأن ذاته من حيث هى غير معقولة للبشر فلا يمكن أن يدل عليها بلفظ ورده الشيخ أيضا بأن الواضع هو الله وأيضا يكفى فى الوضع الشعور وهذا سهو فإن البيضاوى لم يلتفت للوضع بل للدلالة حال استعمالنا وعبارته ناطقة بذلك فى التفسير وقد نقلها الشيخ أوّلا كذلك ، نعم يقال الدلالة ولو بوجه ما كمن سمع بزيد ولم يره ولايلزم من كون الصفة جهة الدلالة أنها المسمى قال البيضاوى : لو دل على مجرد الذات لما أفاد ظاهر وهو الله فى السموات وفى الأرض معنى صحيحا ومن العجائب أن يذكر الشيخ إمكان تعلقه بمحذوف أو بيعلم سركم ردا مع إشارته

قال رحمه الله تعالى أؤلف مستعينا (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالكتاب العزيز ولقوله عليه الصلاة والسلام «كل أمر ذى بال لايبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم» أى بداءة حقيقية «فهو أبتر أو أقطع أو أجذم» أى ناقص وقليل البركة ، والله علم على الذات الواجب الوجود .

لذلك بقرله ظاهر فأراد أن الأصل عدم التكلف، وأعجب من ذلك رده بأنه لو لم يكن عليه لم تفد لا إله إلا الله التوحيد مع كون البيضاوى نفسه ذكر هذا البحث فى التفسير ورده بأن الغلبة قطعت احتمال الشركة وليس هذا من باب الاحتياج لقرائن أو عرف الذى حكى الاجماع على عدمه فى القولة الثانية من حاشية الشيخ على أن نفى العرف العام فى الخطابات ممنوع ومن هنا يرد ماذكره أيضا من لزوم استثناء الشىء من نفسه زاد غيره أو الكذب إن أريد بالمستثنى منه مطلق المعبود (قوله المنعم) فالرحمة الإنعام وهو صفة فعل حادثة عند الأشعرية قديمة ترجع للتكوين عند الماتريدية على مايأتى بيانه إن شاء الله تعالى (قوله بجلائل النعم) أى لزيادة حروفه وقيل الرحيم أبلغ لأنه على صيغة فعيل وقيل سيان (قوله على صلاته) حمد مقيد وهو أفضل عند المالكية لكونه من أداء الديون وشكر الإحسان والمطلق كالتطوع ومحل كون العبادة لأجل النعم مفضولة إذا كانت لنعم منتظرة بعد لأنه كالبيع (قوله بكسر الصاد) فبينه وبين صلاته الثانية الجناس المحرف وقد سبق تعريفه (قوله أى عطياته) قال والده فى شرحه بالمعنى المصدرى أو الشىء المعطى والأول أولى لأن الحمد على الصفات أولى منه على متعلقها وكتب بطرّته تلميذ تلامذته العلامة النفراوى فى وجه الأولوية مانصه لأن تلك أى المتعلقات تتلاشى وتضمحل والصمة دائمة وقد يقال صفة الفعل حادثة إلا أن يراعى مذهب الماتريدية وأيضا لأنه حمد من غير واسطة بخلاف الحمد على المتعلق اه باختصار وقد يعارض بأن الحمد على المتعلق كأنه حمدان أو على شيئين ضرورة اعترافهم بملاحظة الفعل فيه بخلاف العكس وأيضا ماوجهوه يرجع لمقام الفناء بالفعل عن المفعول والثانى صحو ورجوع للآثار من حيث تأثير بارئها فيها وهو أفضل إنما تذم الآثار من حيث حجابية ذاتها. قال العارف ابن عطاء الله فى آخر الحكم: إلهى أمرت بالرجوع إلى الآثار فارجعنى اليها بكسوة الأنوار وهداية الاستبصار حتى أرجع اليك منها كما دخلت اليك منها مصون السر عن النظر اليها ومرفوع الهمة عن الاعتماد عليها إنك على كل شىء قدير (قوله افتتاحا إضافيا الخ) قال عبد الحكيم على الخيالى الافتتاح الإضافى مايكون بالنسبة الى البعض والحقيقى ما يكون بالنسبة لجميع ماعداه على قياس معنى القصر الحقيقى والإضافى فلا يرد ماقيل إن كون الابتداء بالتسمية حقيقيا مخالف للواقع إذ الابتداء الحقيقى إنما يكون بأول أجزاء البسملة ووجه دفعه أن الابتداء بها بالمعنى المذكور لاينافى أن يكون بعض أجزائها موصوفا بالتقدم على بعض كما أن اتصاف القرآن بكونه فى أعلى مراتب البلاغة بالنسبة لما سواه لاينافى أن يكون بعض سوره أبلغ من بعض اه بتصرف ما (قوله الجمع) فى الخيالى الجمع أيضا بحمل الابتداء على العرفى الممتد أو ملاحظة أحدهما مقدمة الشىء والثانى أول أجزائه أو أن الباء للاستعانة والاستعانة بشىء لاتنافى الاستعانة بآخر واعترضه حسن جلبى بأنه لاينفع فيما نحن فيه إذ الابتداء مستعينا بالبسملة ينافى الابتداء مستعينا بالحمدلة لأن الاستعانة بالشىء ابتداء إنما تكون إذا تلفظ به ابتداء. نعم لو أريد الاستعانة بربط القلب لم يتوقف على النطق ومنه تكون جملة البسملة خبرية ولو باعتبار عجزها ولايحتاج لما ذكره ابن قاسم وبسطه شيخنا فى حواشى الصغرى وأما جمع بعض بأن الابتداء بأحدهما خطا وبالثانى نطقا فغير مطرد. نعم قيل بتساقط قيد البسملة مع قيد الحمدلة ويرجع الأمر لرواية مطلق ذكر الله ومحل حمل المطلق على المقيد إن اتحد القيد لعدم المعارض فالجمع بينهما حينئذ توكيد واحتياط وقد اقتصر كثير على البسملة كموطأ مالك رضى الله تعالى عنه (قوله والحمد) أل فيه للحقيقة ككل معرف والتعريف خبر عنه صورة وفى الحقيقة تصوّر على حذف أى فلا يلزم الحكم على المعرف قبل تمام تصوّره ولاحاجة للاعتذار بأنه حكم مع التصوّر أو تصوّر قبل ذلك بوجه ماأو ما يقال إنه تصوير لما علمنا أنه ليس هنا تصديق

والرحمن المنعم بجلائل النعم، والرحيم المنعم بدقائقها. وأشار بقوله (الحمد لله على صلاته) بكسر الصاد أى عطياته حيث افتتح بالحمد افتتاحا ضافيا وهو مايقدم على الشروع فى المقصود بالذات الى الجمع بين حديثه الوارد به وحديث البسملة. والحمـ

فى الحقيقة (قوله لغة) الأظهر أنه تمييز لنسبة هذا التفسير أو ظرف مكانى مجازا لها فحقه التأخير عن الجملة واعرابه حالا محوج لتأويل مع ماقيل من أن مجىء المصدر حالا مقصور على السماع وبهذا يضعف كونه على نزع الخافض وأيضا بالتزام تنكير المجرور مع أن المناسب تعريفه ألا ترى قولهم تقديره فى اللغة ولابن هشام رسالة فى إعراب مثل هذا والتاء فى لغة عوض من الواو لأنه من لغا يلغو إذا تكلم نطلق اسما على ألفاظ مخصوصة ومصدرا على الاستعمال كقولهم لغة تميم اهمال ما ونحو ذلك (قوله الثناء) ليس من ثنيت الحبل حتى يكون قاصرا على التكرار بل من أثنيت إذا أتيت بخير أوذكرت بخير وعلى الثانى قيد اللسان لبيان الواقع كما هو الأصل فى القيود أى المذكورة فى التعريف لبيان أجزاء المعرف وأما الاحتراز عن الغير فقصد ثانوى (قوله باللسان) قيل المراد به آلة النطق ولو يدا خرقا للعادة والأولى أن يراد به الكلام لأنه مجاز مشهور لايضر فى التعريف فيشمل القديم لأن تحقق العلاقة فى الجملة كاف ومحل منع جمع حقيقتين متباينتين فى تعريف واحد إذا فصل كل منهما (قوله على الفعل) للتعليل على حد «ولتكبروا الله على ماهداكم» (قوله الجميل) ولو بحسب زعم المعتقد (قوله الاختيارى) خرج المدح فانهم يقولون مدحت اللؤلؤة على صفائها لاحمدت والمدار فى الحمد على اختيارية المحمود عليه الباعث لا المحمود به المأخوذ من الصيغة وإن كانا قد يتحدان ذاتا وللزمخشرى الحمد والمدح أخوان ثم ظاهر هذا التعريف أن الثناء على ذات الله وصفاته ليس حمدا والتزمه بعضهم قائلا بل مدح وقيل لما كانت مصدر الأفعال الاختيارية نزل الثناء عليها منزلة الثناء على الأفعال الاختيارية لانزلت هى حتى يكون إساءة أدب ورده الشيخ الملوى بعدم ظهوره فى غير صفات التأثير وقد يجاب بملاحظة أنها ليست بغير الذات المؤثرة (قوله على جهة) شيخنا كغيره أقحم جهة إشارة الى أن التعظيم بالفعل لايشترط بل ما كان من جهته وهو عدم مخالفة الجوارح قلت فلايرد ماقيل إن مورد الحمد اللغوى لايخص اللسان ولايحتاج للجواب بأن غير اللسان شرط لاشطر لأنا لانلتزم فعلها شيئا والكون ليس بمجرده فعلا عرفا وكل هذا على أن المراد التعظيم بالجوارح والظاهر أن المراد التعظيم بنفس ذلك الثناء وإضافة جهة بيانية احترازا عن صورة الثناء المراد بها التهكم وهو توضيح لأن ذلك ليس ثناء حقيقة فتدبر (قوله والتبجيل) مرادف لأنه إن لم يكن أخفى مساو وعطف التفسير يكون الثانى فيه أوضح (قوله سواء كان الخ) فيه حذف همزة التسوية وأعرب الجمهور سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا أى كونه فى مقابلة نعمة وعدمه سواء وجعلوه من المواضع التى يسبك فيها بلا سابك وردّ بأن التسوية إنما تكون بين الشيئين وأم لأحد الشيئين فمن ثم أعربه الرضى خبرا لمبتدإ محذوف أى إن كان فى مقابلة نعمة أم لا فالأمران سواء فمحصله إن كان هذا أوهذا فلامزية له ورد بأنه لادليل على الشرط فالأحسن أن يوافق فى أول كلامه ويجعل قوله كان الخ استئنافا لبيان الأمرين على قياس الضمير الذى يفسره مابعده ولا يجعل شرطا (قوله نعمة) وفى اشتراط وصولها للحامد والشاكر خلاف وهى كل ملائم تحمد عاقبته فلا نعمة لكافر وقيل منعم لعقابه على ترك الشكر والحق أنه لفظى فمن نفى نظر لذات المآل ومن أثبت نظر للحال أو للمآل باعتبار أن مامن عذاب إلا ويمكن أشد منه وإن لم يطلق على ماله نعمة شرعا فلا يرد نحو «يابنى اسرائيل اذكروا نعمتى» فتدبر (قوله واصطلاحا) نقل الشنوانى فى كتابه تحفة الأحباب والأنجاب فى الكلام على البسملة والحمدلة والآل والأصحاب عن الكورانى وغيره أن المراد اصطلاح الأصوليين قال والظاهر أنه أراد أهل الكلام وفيه أنه ليس من مباحث الكلام فمن ثم أخرجه ابن عبد الحق عن كونه عرفيا شرعيا من أصله وقال إن المراد به العرف العام عند الناس وبهذا لايتم قول بعضهم إن الحمد المطلوب الابتداء به فى الحديث هو اللغوى لأن الألفاظ

نعمة الثناء باللسان على الفعل الجميل الاختيارى على جهة التعظيم والتبجيل سواء كان فى مقابلة نعمة أم لا ، واصطلاحا فعل ينبىء عن تعظيم المنعم

تحمل على معانيها اللغوية معها أمكن ولأن العرف أمر طرأ بعد النبي صلى الله عليه وسلم إذ حيث كان عرفا عاما احتمل تقدمه وتقديمه نعم قد ورد بالحمد لله بالرفع فيدل على أن المراد اللساني من قبيل * وخير ما فسرته بالوارد * ولأن العمل دل على ذلك كما دل على عدم طلبه الحمد في بداءة نحو الأكل وإن كان ذا بال (قوله بسبب كونه منعما) توضيح لما علم من تعليق الحكم بالمشتق (قوله اعتقادا) هو في العرف العام الذي بني عليه التعريف كما علمت فعل لأنه التصميم. وأما قولهم التحقيق أنه كيف أي الصورة الحاصلة في النفس لانتقاشها حتى يكون انفعالا الخ فهو تدقيق كلامي لاينظر إليه هنا قيل لكن لاينبغي. فأجيب بأنه ينبغي لو اطلع عليه أو أنه يستدل عليه بالقول. إن قلت فيكون الحمد القول. قلنا قالوا يتحقق حمدان بالقول وبالاعتقاد المأخوذ منه (قوله بالأركان والأعضاء) عطف تفسير فان الأعضاء أركان للجسد وأراد ماعدا اللسان بدليل المقابلة (قوله ثم) الإتيان بها إشارة للترتيب بين ما للخالق من الحمد وما للمخلوق (قوله سلام الله) الإضافة مما يبعد أنه من أسمائه تعالى في نحو هذا وإن قيل به أي الله راض أو حفيظ عليك مثلا وورد «إن الله هو السلام» فمعناه المسلم حقيقة أو رب السلام فكيف يجعل عليه لأنه رد لما كانوا يقولون السلام على الله وما رواه المناوي في كنوز الحقائق السلام اسم من أسمائه تعالى فأفشوه بينكم للمشاكلة اللفظية طلب إظهاره أو أن المراد الاسم اللغوي والإضافة لأدنى ملابسة أي علامة من شعائر دين الله وبالجملة لانتكر أن السلام ثبت اسما له تعالى وإنما يبعد حمله عليه في نحو هذا الموضع (قوله أي تحيته) قال السنوسي في شرح الجزايرية مانصه فكأنه سأل أن يسمع الله سيدنا ومولانا محمدا صلى الله عليه وسلم سلامه عليه بكلامه القديم ويسمع للملائكة ذلك هكذا فرع على كونه بمعنى التحية وتنبه هنا لنظير ما أسلفناه في الحمد القديم من تنزيه القديم عن التبعيض والكيفية والأسلم التفويض ويحتمل أن يراد يحييه بأن ينعم عليه فيرجع لمعنى الصلاة والإطناب يناسب المقام ولم يذكر الشارح تفسير السلام بالأمن وإن ذكره السنوسي وغيره لأنه ربما أشعر بنظرة الخوف لأن المعنى على طلبه والدعاء به والنبي صلى الله عليه وسلم بل وأتباعه لاخوف عليهم وإن قال إني لأخوفكم من الله فهذا مقام عبوديته في ذاته وإجلاله لمولاه (قوله مع صلاته) مع داخلة على المتبوع لأعظمية عنوان الصلاة وأما في المعنى فسيان بل ربما كان السلام لترجيعه للكلام القديم على ماسبق أعظم (قوله أو مطلقها) بيان للصلاة في حد ذاتها والأول هو المناسب للمقام (قوله الاستغفار) بل مطلق الدعاء كالجن وقد ورد الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه فمذكور في الحديث لفظ الصلاة فاندفع ما في حاشية شيخنا من أن هذا لايرد إلا إذا كان في الحديث المذكور ذكر الصلاة وهو غير مذكور اه وسببه أنه اقتصر على قوله إن الملائكة تقول الخ ولم يذكر تصلي على أحدكم المفسر بذلك مع أن رواية البخاري في صحيحه وذكرها العارف ابن أبي جمرة في مختصره بهذا اللفظ هكذا عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مصلاه الذي صلى فيه مالم يحدث تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه هكذا الحديث في الجالس بعد الصلاة وجعله في الحاشية في منتظر الصلاة ولاأدري من أين أخذه نعم ورد إنكم في صلاة ما انتظرتم الصلاة ثم رأيت بعض شراح الحديث حمله على الجالس ينتظر صلاة أخرى ثم ظاهر الشرح أن الصلاة مشترك لفظي تعدد وضعه وهو المشهور واختار الجمال ابن هشام أنها من المشترك المعنوي فقال في كتابه مغني اللبيب الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض وأما قول الجماعة فبعيد من جهات: إحداها اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه لما فيه من الإلباس حتى إن قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قدم

بسبب كونه منعما على الحامد أو غيره سواء كان ذلك الفعل اعتقادا بالقلب أو قولا باللسان أو عملا بالأركان والأعضاء (ثم سلام الله) أي تحيته اللائقة به صلى الله عليه وسلم بحسب ماعنده تعالى (مع صلاته) أي رحمته المقرونة بالتعظيم أو مطلقها والصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين الضرع والدعاء

عليه. الثانية أنا لا نعرف فى العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيا. والثالثة أن الرحمة فعلها متعدّ والصلاة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى. والرابعة أنه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر اهـ وورد البدر الدمامينى عليه الجهة الثانية بأن يقال أرض الرجل بمعنى أوعك أوزكم وأرض الجذع بمعنى أكلته الأرضة وهى دويبة تأكل الخشب والإسناد حقيقى فيهما، ويقال كثؤ اللبن بمثلثة وهمزة إذا ارتفع فوق الماء وصفا الماء تحته ويسند للنبت بمعنى طلع أوغلظ أوطال أو التفّ وللقدر بمعنى أزبدت وغلت وقمؤ يسند للرجل بمعنى ذلّ وصغر وللماشية بمعنى سمنت ومن تتبع وجد كثيرا اهـ وأجاب الشمنى بأن كلام المصنف فى غير المشترك وهذه من المشترك وليت شعرى هل يقال هذا الجواب مع قول المصنف إحداها اقتضاؤه الاشتراك ثم ماذكره فى الجهة الرابعة لم يره الإمام واحبا أصلا وأوجبه البيضاوى إذا اتحدت اللغة وابن الحاجب مطلقا نعم ماذكره ابن هشام أنسب بانتظام الآية إذ يحمل معناها على المشهور إن الله يرحم وملائكته يستغفرون ياأيها الذين آمنوا ادعوا وهذا لا يحسن فى مقام طلب اقتداء المؤمنين بالله والملائكة ولما استشعر هذا بعضهم التزم أن معناها الدعاء مطلقا وكأنّ المولى يدعو ذاته بايصال الخير. وأنت خبير بأن القول بأنه اقتداء فى مطلق الاعتناء خير من هذا الكلام الهائل وإن نقله الشمنى. بقى أن أبا إسحق الشاطبى فى شرح الألفية صرح بأن الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم من العمل الذى لا يدخله رياء بل هو مقبول قال السنوسى وهو مشكل إذ لو قطع بقبولها لقطع للمصلى عليه بحسن الخاتمة. وأجاب بأن معنى القطع بقبولها أنه إذا ختم له بالإيمان وجد حسنتها مقبولة لا ريب فيه بخلاف سائر الحسنات لا وثوق بقبولها وإن مات صاحبها على الايمان ويحتمل أن قبولها على القطع ولو مات كافرا فيخفف الله عنه كأبى طالب وأبى لهب فى عتقه الجارية التى بشرته بولادته صلى الله عليه وسلم نقل ذلك الزرقانى على العزية آخرها وبعضهم قال للصلاة اعتباران جهة حصولها للنبى صلى الله عليه وسلم بالدعاء وهو المقطوع بالقبول فيه فليست كغيرها من الدعاء وجهة الثواب عليها وهى فيه كبقية الأعمال يحطها الرياء وغيره من المحبطات والعياذ بالله تعالى ومن هنا النبى صلى الله عليه وسلم ينتفع بها لأن الكامل يقبل الزيادة وإن كان الأدب أن لا نرى ذلك لما أن ثمرتها من الله تعالى وببركة هذا النبى صلى الله عليه وسلم شرفك بطلب ذلك ولا تأثير لطلبك فالفضل عليك لا منك وفى الحطاب شارح الشيخ خليل المالكى عن علاء الدين الكنانى أنه لم يسمع فى الصلاة الشرعية ولا على خير البرية تصلية أبدا أى وإنما المنقول اسم المصدر ثم رأيت فى شارح الدلائل والشيخ عبد الباقى على خطبة الشيخ خليل المذكور عن ثعلب وروده وشاهده :

هجرت القيان وعزف القيان ... وأدمنت تصلية وابتهالا

(على نبى)

(قوله على نبى) فى التعدية بعلى إشارة إلى شدة التمكن ولأنها فى معنى العطف وهذه حكمة فيما هو أصلى فى الاستعمال وليس المراد أن تعديتها بشىء آخر ومايقال حق الدعاء النافع التعدية باللام لا بعلى إنما يناسب لو كانت الصلاة هنا من غيره تعالى ثم فى حاشية الشيخ الملوى مانصه على نبى خبر سلام فيه مع ماقبله التضمين وهو كما فى شرح شيخ الإسلام على الخزرجية تعلق قافية البيت بما بعدها ومقتضى هذا التعريف أنه لو كان غير القافية هو المفتقر إلى أول البيت الذى يليه لم يكن تضمينا وبه صرح بعضهم وسماه تعلقا وهنا لو جعل متعلق الصلاة محذوفا أى ثم سلام الله على نبى جاء بالتوحيد مع صلاته على نبى جاء بالتوحيد فلا تضمين هنا أما إن علق على نبى بصلاته وجعل خبر المبتدا محذوفا مثل المذكور كان فيه تضمين لكن لا ضرورة إلى ارتكاب هذا اهـ والظاهر أنه تضمين وهو مغتفر للمولدين عند بعضهم وإن كان شأنهم التأنق واقتصار شيخ الإسلام على القافية نظر للشأن على أنها قد تطلق على البيت بتمامه كما قال :

وكم علمته نظم القوافى ولما قال قافية هجانى

وقد عوّل فى تصوير الكلام بعد على البيت حيث قال بأن كان البيت الأول غير مستقل واليه أرجع الإشارة أوّلا فى قول المتن: وتضمينها احواج معنى لذاوذا ، فقال فى معناه لذا البيت وذاك البيت الذى بعده ولاينافى هذا عده من عيوب القافية فان الإضافة لأدنى ملابسة خصوصا الاصطلاحية مع أن القافية قبل التمام معيبة؛ على أنه لوسلم فتوقف القافية كما يكون على المتعلق يكون على دليله فلاينفع هذا الجواب ثم التعليق تعلق خبرية كما قال لاتنازع لأن بعضهم منعه بين الجوامد كما فى الأشمونى وغيره (قوله على نبى) بالهمزة من النبأ وهو الخبر وبالياء مخففة أومن النبوة وهى الرفعة أوالبعد عمايشين ويقال نباوة كما فى اليوسى على الكبرى وعلى كل ففعيل صالح لمعنييه لأنه مرفوع ورافع من اتبعه ومخبر ومخبر ويطلق النبى كما فى القاموس على الطريق وظاهر أنه موصل (قوله إنسان) لم يصرح بالذكورية اكتفاء بتذكير الضمير أو بناء على أنها إنسانة كما قال:

إنسانة فتانة بدر الدجى منها خجل

فلا يكون من بقية الحيوانات وكفر من قال فى كل أمة نذير بهذا المعنى وإنما هى أمم البشر الماضية ولامن الجن ولاينافيه ألم يأتكم رسل منكم فانه باعتبار أحد الفريقين أو نواب الرسل فيهم ولامن الملك والحكمة كما أشار اليه الشعرانى فى اليواقيت والجواهر أن الارسال اختيار وإنما يكون ببعضهم كما قالوا أبشرا منا واحدا نتبعه قال الله تعالى ولوجعلناه ملكا لجعلناه رجلا وللبسنا عليهم مايلبسون وأيضا عامة الخلق لايناسبهم ارسال الروحانى المحض على إشارة قوله تعالى: لو كان فى الأرض ملائكة يمشون مطمئنين لنزلنا عليهم من السماء ملكا رسولا ، ولا يكون أنثى والإيحاء لأم موسى الهام فى جزئية على حد وأوحى ربك الى النحل والمثبت للنبوة الإيحاء بشرع كلى ، قال صاحب بدء الأمالى:

وما كانت نبيا قط أنثى ولاعبد وشخص ذو فعال

أى فعل قبيح (قوله أم لا) فى حاشية شيخنا مانصه صادق بجواز التبليغ وبحرمته وبكراهته وانظر النص الصريح فى ذلك اه والظاهر الجواز الراجح حيث لامانع وقد قالوا يخبر بنبوته ليحترم (قوله أعم من الرسول) أى عموما مطلقا وعكس بعضهم قال لأن الرسل تكون من الملائكة ولظاهر قوله تعالى وكان رسولا نبيا وقال السعد فى المقاصد متساويان وعليه ظاهر وماأرسلنا من قبلك من رسول ولانبى من حيث تعلق الإرسال بهما وقيل الرسول من أوحى اليه بواسطة الملك والنبى بالهام أومنام وجعل الشعرانى فى اليواقيت والجواهر بينهما عموما وجهيا يجتمعان إن خص بأحكام وأمر بتبليغ أحكام فان لم يؤمر بتبليغ أصلا فنبى فقط وإن أمر بتبليغ الكل فرسول فقط وهذا كله خلاف فى مجرد التسمية من غير كبير فائدة (قوله وأمر بتبليغه) فان أمر مع ذلك بالحكم بين الناس فخليفة كما قال تعالى لداود ، وإن لم يؤمر بزائد على التبليغ كان رسولا فقط فليس كل رسول خليفة نقله الشعرانى عن الشيخ الأكبر فى الكتاب المذكور قال فيه أيضا يمتنع إرسال نبيين معا فى آن واحد إلا أن يكونا ينطقان فى رسالتهما بلسان واحد كموسى وهرون فلم يكن لكل منهما عبادة تخصه اه (قوله أى أرسله الله تعالى) تفسير بالسبب فان مجيئه سببه الإرسال وهل الرسالة والنبوة فى وقت واحد المشهور نعم وقيل النبوة سابقة بنزول إقرأ والرسالة بأمره بالانذار لما نزلت آية المدثر فهو زمن فترة الوحى بينهما نبى لارسول وللأول أن يقول المعنى اقرأ على قومك كما بين بعد فآية المدثر بيان لاابتداء إرسال (قوله من الثقلين) بيان مشوب بتبعيض لتثقيلهما الأرض أولتثقلهما بالذنوب ونحوها واقتصر عليهما لأجل قوله بالتوحيد فانه وإن أرسل لغيرهم كالملائكة لكن تشريعا فان توحيدهم جبلى لايكلفون به (قوله على رأس أربعين) الحكمة الكمال الغالب فى سن الاستواء وهذا ظاهر إن كان الإرسال فى شهر الولادة مع أن المشهور

هو إنسان أوحى اليه بشرع أمر بتبليغه أم لا، فهو أعم من الرسول الذى هو إنسان أوحى اليه بشرع وأمر بتبليغه كان له كتاب أم لا (جاء) أى أرسله الله تعالى إلى جميع المكلفين من الثقلين على رأس أربعين سنة من ولادته (بالتوحيد)

أنه ولد فى ربيع الأوّل وأرسل فى رمضان فهناك كسر ملغى أو مجبور ولبعضهم ابتداء الوحى بالمنام فى ربيع ومكث سنة أشهر كذلك ومن قال فى رمضان أراد مجىء جبريل يقظة فرجع الخلاف لفظيا ولا كسر والحق أن هذا السن غالب فقط فى النبوّة كما فى الغيطى وغيره وإلا فقد نبئ عيسى ورفع للسماء قبله وكذا يحيى بناء على أن الحكم الذى أوتيه صبيا النبوّة وأما حديث ما نبئ نبى إلا على رأس أربعين سنة فعده ابن الجوزى فى الموضوعات كما فى شرح المصنف ووقع فى كلام الخوّاص أن النبى نبئ من صغره ولعله أراد الكمال والتأهل وتكلم الشارح على مبدإ الارسال ولم يتكلم على منتهاه وفى اليواقيت والجواهر ما نصه فان قلت فالى أى وقت يستمر حكم الرسالة والنبوّة فالجواب أما الرسالة فتستمر الى دخول الناس الجنة أو النار وأما النبوّة فانها باقية الحكم فى الآخرة لا يختص حكمها بالدنيا اهـ كلامه فى أوائل المبحث الثالث والثلاثين فى النبوّات وقال أوائل المبحث الثلاثين فى حكم بعثة الرسل بعد نحو ورقتين النبوّة راجعة الى اصطفاء الله تعالى شخصا يخاطبه فلا تبطل بالموت كما لا تبطل بالنوم والغفلة ومن قال النبوّة من النبأ وهو الخبر ومن مات لا يخبر تقول له حكم النبوّة باق أبدا حيا وميتا كما أن حكم نكاحه كذلك وفى الحديث روحانى فى الدنيا روحانى فى الآخرة وفى الحديث أيضا الأنبياء أحياء فى قبورهم يصلون اهـ كلام الشعرانى أيضا وأما الارسال فيرجع الى تبليغ التكاليف ولا يكون ذلك فى الآخرة والنظر الظاهر أنهما باعتبار الإيحاء الشرعى بالفعل ينقطعان بالموت وباعتبار المزايا المرتبة عليهما باقيان والله تعالى أعلم (قوله الشرعى) احترازا عن التوحيد بمعنى الفن المدون بعد (قوله إفراد المعبود بالعبادة) يعنى عدم تشريك عبده بالفعل أولا إذ فعل العبادات ليس شرطا فى التوحيد (قوله أفعاله) وهى كل ما فى الكون فلا فعل لغيره فليس فى الوجود إلا الله وأفعاله وهذا باب وحدة الوجود التى غاب فيها من غاب (قوله وقيل) حكاه بقيل إما لمجرد النسبة أو لكونه زاده على ما فى شرح والده فانه اقتصر فيه على الأوّل أو لأنه لم يصرح فى الثانى بوحدة الأفعال والصفات (قوله لأنه أشرف) ولبراعة الاستهلال الإشارية (قوله العبادات) جعله من العبادات مع أنه لا يحتاج لنية بناء على الظاهر من أن الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة اعتبارى وإن قصرت العبادة فى الشائع على حضرة الألوهية لأنك تقول أطيع الأمير وأتقرب له ولا تقول أعبده فالصلاة مثلا من حيث امتثال الأمر بها طاعة ومن حيث تقريبها للرحمة قربة ومن حيث الخدمة والتذلل عبادة ولشيخ الإسلام العبادة تتوقف على المعرفة والنية والقربة على المعرفة فقط ومثل بالعتق والطاعة لا تتوقف أصلا كالنظر الموصل له تعالى وفيه أن المعرفة التفصيلية لا تشترط فى شىء منها وبوجه ما لا بد منها فى الكل مع عدم المجىء لهذه التفرقة ولم تشتهر اصطلاحا عن غيره (قوله وأفضل الطاعات) تفنن مع ما قبله (قوله وشرط فى صحتها) أى الاعتداد بها على ما هو مفصل فى الفروع. إن قلت الشرط لا يكون أعظم من المشروط فيعكر على ما قبله. قلت ما ذكرت حيث لم يكن الشرط يقصد لمجرد ذاته أيضا (قوله وقد خلا) قال المصنف فى الشرح الصغير أخبرنى بعض أصحابنا الموثوق بهم أنه أخذ عنى نسخة خلا وأثبت فى الشرحين قبله نسخة عرا والمعنى واحد فليست خلا هنا جامدة لأن تلك الاستثنائية ولا يدخل عليها قد (قوله الدين) هو والملة والشرع والشريعة متحدة بالذات مختلفة بالاعتبار فالأحكام من حيث إنا ندين أى ننقادلها وندان أى نجازى عليها دين ومن حيث إن الملك يملها للرسول والرسول يملها علينا ملة ومن حيث شرعها لنا أى نصبها وبيانها شرع وشريعة واطلاق الدين على الخالى من التوحيد باعتبار زعم أصحابه كما قال تعالى ومن يبتغ غير الإسلام دينا (قوله أى تجرد) أشار به الى قول والده فى الصغير ضمن خلا معنى تجرد فعداه بعن كتب عليه العلامة النفراوى ولو لم يضمنه معنى تجرد لكان تعديه بمن

الشرعى وهو افراد المعبود بالعبادة مع اعتقاد وحدته ذاتا وصفات وأفعالا فلا تقبل ذاته الانقسام بوجه ولا تشبه ذاته الذوات ولا تشبه صفاته الصفات ولا يدخل أفعاله الاشتراك. وقيل التوحيد اثبات ذات غير مشبهة بالذوات ولا معطلة عن الصفات وتخصيص الإرسال بالتوحيد لأنه أشرف العبادات وأفضل الطاعات وشرط فى صحتها وسبب فى النجاة من العذاب المخلد (وقد خلا الدين) أى تجرد (عن التوحيد)

لأنه يقال خلا من كذا لاعن كذا (قوله جملة حالية) من نسبة الجزئى للكلى ولذلك قرنت بقد لتقرّبها من زمن حال عاملها فإن مضى القيود باعتبار مقيداتها نظير مابعد حتى بالنسبة لما قبلها إعطاء للمقاربة حكم المقارنة بالنون على ماأفاده السيد وهو أدق من قول السعد نظروا لمجرد العنوان وإن كانت قد تقرب من الحال الزمانية المنافية للماضى وهذا حال نحوى يجامعه (قوله مقيدة لنبى) أى المدلول عليه بضمير جاء فانه صاحب الحال ثم إما أنه على حذف مضاف أى لعامل نبى أو المراد تقييد الوصف ليوافق قولهم الحال قيد فى عاملها وصف لصاحبها إن قلت مامعنى كون الخلوّ صفة لنبى قلنا المعنى خلوّ الدين عند بعثته وهو يوصف بكونه خلا الدين عند بعثته ومن هنا الجملة الحالية لابدّ أن تحتوى على ضمير صاحبها معنى وارتباطها بالواو فقط ظاهرى (قوله بالتوحيد) أى بطلبه أو منه والتعدد من الناس فلا تناقض قرره شيخنا (قوله تعدد المعبودات) كأنه يشير إلى أن التوحيد هنا اللغوى المقابل للتعدد والسابق الشرعى كما قال سابقا ليخرج من الإيطاء إلى الجناس التام اللفظى والخطى كما فى شرح والده قال العلامة الملوى فى الحاشية ولايرد هذا من أصله إلا إذا كانت من المشطور قلنا شاع معاملة الشطرين معاملة البيتين فى الرجز إلزاما للتصريع (قوله والتفرد) كأنه إشارة لدفع آخر للايطاء وهو أن المراد بالتوحيد هنا أثره أعنى التوحد والتفرد ثم مجيئه فى هذا الحال لتعظيم الأجر لأنه أشق (قوله الشرع) يعنى دالّ الشرع من القرآن والسنة (قوله من التعبد) أى من الأحكام المتعبد بها بدليل مايأتى (قوله ويقال) أى لغة (قوله والعبادة) هى أخص لما سبق من أنها قاصرة على طاعة الإله ولايحتاج عطف الخاص على العام لنكتة إلا إذا ذكر على أنه من أفراد الأول والمراد هنا أنه معنى ثان خاص مستقل وحده بذاته (قوله وعرفوه) ظاهره شهرة هذا التعريف وليس كذلك مع مافيه من الخفاء كما سيظهر والأوضح ما أفاده أولا من قوله ماورد به الشرع فانه اصطلاحى أيضا وأما ماأشار له بقوله ويقال الخ فما يشترك فيه الشرع واللغة (قوله إلهى) خرج الوضع البشرى كالكتب التى كان الحكماء قديما يؤلفونها فى سياسة الرعية وإصلاح المدن فيحكم بها ملوك من لاشرع لهم فانه وإن كان الخالق لكل الأفعال هو الله تعالى إلا أن البشر لهم فى هذه تكسب . إن قلت حينئذ أحكام الفقه الاجتهادية ليست من الدين إنما منه ماورد نصا لاخلاف فيه . قلت هى من الدين قطعا وهى موضوع إلهى غاية الأمر أنه مخفى علينا والمجتهد يعانى إظهارها والاستدلال عليها بقواعد الشرع ولامدخل له فى وضعها (قوله سائق) قال الجماعة خرج به غير السائق كإمطار المطر وإنبات النبات قلنا هذا سائق لصلاح المعاش أى أنه سبب فيه كما أن الأحكام سبب للسعادة الأبدية وفى مناقشة شيخنا للشارح فى صناعة الفلاحة عند قوله بالذات مايفيده فالأحسن التمثيل لغير السائق بالأوضاع الإلهية التى لااطلاع لنا عليها كما تحت الأرضين وما فوق السماء فان مالانعرفه لايسوقنا لشىء (قوله لذوى العقول) خرج الإلهامات السائقة للحيوان الغير العاقل (قوله باختيارهم) خرج القهرى كالألم السائق للأنين رغما وفيه أنه لايلزم من هذا الوضع الهداية إذ قد يتخلف هذا الاختيار عمن أراد الله إضلاله ولاينقص ذلك أجر الرسول المرسل به قال الشعرانى فى كتابه اليواقيت والجواهر فى السمعيات أواخر المبحث الثالث والثلاثين فى بيان بداية النبوة والرسالة والفرق بينهما مانصه. فإن قلت فهل للرسول أجر إذا ردّ قومه رسالته ولم يقبلوها منه ؟ فالجواب نعم للرسول أجر فى ذلك كما يؤجر المصاب فيمن يعز عليه فللرسول أجر بعدد من ردّ رسالته من أمته بلغوا من العدد مابلغوا كما أن الذى يعمل بشرع محمد صلى الله عليه وسلم ويؤمن به له مثل أجر جميع من اتبع الرسل لاستجماع الشرائع كلها فى شرع سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اه وهو حسن منبه على عظم أجر الرسل (قوله المحمود) بالنصب معمول للمصدر وبالجر

جملة حالية مقيدة لنبى أى جاء من عند الله بالتوحيد فى حال تعدد المعبودات الباطلة وخلوّ الدين أى فراغه عن التوحيد والتفرد. والدين ماورد به الشرع من التعبد ويقال للطاعة والعبادة والمعاد والجزاء والحساب، وعرفوه بأنه: وضع إلهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود إلى ماهو خير لهم بالذات

صفة له ومتى كان الاختيار محمودا لا يسوق إلا إلى خير فقوله إلى ما هو خير لهم ذكره توصلا لقوله بالذات والخير بالذات هو السعادة الأبدية خرجت الأوضاع الإلهية السائقة لمجرد صلاح الدنيا كملكات الصنائع المخلوقة فى الإنسان (قوله أى أحكام) إشارة إلى أن الوضع بمعنى الموضوع مجازا مرسلا لأن المصدر جزء مفهوم المفعول ولا يكفى أن العلاقة التعلق وإن اشتهر فى هذا لما أن مطلقه عام فى جميع العلاقات ودخل المجاز التعريف لشهرته (قوله وضعها الله) أى جددها وأثبتها بعد عدم ولا نقل أوجدها لأن مرادنا بها النسب كثبوت الوجوب للصلاة وهى أمور اعتبارية لا وجود لها وليس المراد بالحكم هنا كلام الله الخ حتى يقال القديم لا يوضع ويتكلف بالالتفات إلى التعلق ولا يرد أيضا قول شيخنا فى الحاشية ما نصه. فإن قلت الأحكام قديمة فكيف يتعلق الوضع بها ؟ قلت: تعلق الوضع بها هو فى الحقيقة بما دل عليها اه (قوله وهى السعادة) يصح تذكير هذا الضمير وتأنيثه نظرا للمرجع والخير وإنما كان الخير الذاتى هو السعادة لأنها هى المقصودة بالذات والأصالة وغيرها لا يبلغها فى العظم (قوله ويأتى آخر هذا الموضوع) أى المؤلف ومظنته قوله :

وخص خير الخلق أن قد تمما به الجميع ربنا وعمما بعثته .

ولم يوف به الشارح فيما نعلم ثم رأيته ذكره عند قوله وحفظ دين كما يأتى عن حاشية شيخنا (قوله إلى عام وخاص) شيخنا فى الحاشية الأول كشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم والثانى كشريعة عيسى عليه السلام وهو أحسن من قول الشيخ اللوى العام علم التوحيد والخاص علم الأحكام الفرعية وكأنه لاحظ أن التوحيد عام فى جميع الملل وأما الفرعية فلكل أمة فقه يخصها (قوله وبواسطة) أى كالتابعين فمن بعدهم ولا تقل كالأمم السابقة لأن كلامنا فى هدى بعد بعثه بالفعل فى عالم الشهادة . فإن قلت : لا يظهر قوله وبواسطة مع قوله بسيفه. قلت المراد السيف المضاف له باعتبار شرعه كان بيده أو بيد غيره كما أفاده الشهاب اللوى (قوله ودلهم) عطف تفسير على قوله أرشدهم وإنما فسره بالدلالة لأجل أن يظهر بالنسبة لجميع الثقلين وإلا فمعنى الإرشاد الحقيقى قاصر على من اتبع كذا قال شيخنا ولكن لا يناسبه قوله بسيفه لأن الذى حصل به إنما هو الإرشاد والإصلاح الحاصل بالفعل فالصواب أن يفسر الإرشاد بمعناه الحقيقى ويقصر الخلق على من آمن واتبع ويمكن أن يقال إن الباء فى قوله بسيفه باء الملابسة لا السببية لأن الدلالة لا تتسبب عن السيف بل هو ملابس لها (قوله أى على دين) جعل اللام بمعنى على لأنه فسر أرشد بدل ومادة الدلالة لا تتعدى إلا بعلى ولو أبقى الإرشاد على معناه لكانت اللام باقية على حقيقتها لأنه يقال أرشدنى لكذا بمعنى دلنى عليه (قوله أى المتحقق) أشار به إلى أن الحق أصله حاقق اسم فاعل حذفت الألف وأدغم أحد المثلين فى الآخر (قوله ولا يستحق هذا الوصف غيره) إما أن المراد لا يستحقه دائما أو أنه نزل وجود غيره كالعدم لاكتنافه به قبل وبعد أو لكونه عرضيا على الوجهين اللذين أشار لهما الشارح فكأنه ليس ثابتا تأمل (قوله لأن وجوده لذاته) أى بمعنى أن ذاته ليست معللة بغيرها فثمرة هذا القيد تظهر فى المفهوم وليس المراد أن الذات أثرت فى وجود نفسها لأن ذلك مستحيل (قوله لا يسبقه) مقتضى الظاهر لم يسبقه لأن لم لنفى المضى وكأنه عبر بلا للمشاكلة مع قوله ولا يلحقه لأن الأول يشاكل الآخر كعكسه إذ علة المشاكلة مطلق المناسبة وهى حاصلة فيهما (قوله المراد منه آلة الجهاد) أى فهو من باب عموم المجاز أى المجاز العام الشامل للحقيقة وهو متفق عليه وليس من باب الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه والقرينة تمنع من الحقيقة وحدها والفرق بينهما أن الملاحظ فى عموم المجاز الأمر الكلى وفى الثانى شخص المعنيين وقرينة المجاز هنا حالية وهو العلم من خارج بأن الجهاد ليس قاصرا على السيف ويمكن أن يقال إن المراد خصوص السيف واقتصر عليه لأنه أشهرها (قوله التى هو أشهرها) أى التى السيف بمعناه الخاص ففى كلامه استخدام وفى حاشية شيخنا شبه استخدام ولعله لاحظ اختلاف كلام الشارح

أى أحكام وضعها الله تعالى للعباد باعثة إلى الخير الذاتى وهى السعادة الأبدية ويأتى آخر هذا الموضوع انقسامه إلى عام وخاص (و) لما بعث النبى المذكور (أرشد الخلق) أى جميع الثقلين بنفسه وبواسطة ودلهم (لدين) أى على دين (الحق) أى المتحقق والثابت وجوده وهو الله تعالى ولا يستحق هذا الوصف غيره سبحانه وتعالى لأن وجوده لذاته لا يسبقه عدم ولا يلحقه عدم (بسيفه) المراد منه آلة الجهاد التى هو أشهرها

والمتن وإلافهو استخدام حقيقي (قوله والتعقيب في كل شيء بحسبه الخ) يرد عليه أنه لايقال ذلك إلا إذا كان المذكور لايمكن حصوله قبل مضيّ مدة كما في تزوج زيد فولده وهنا الجهاد يمكن حصوله قبل هذه المدة وحينئذ فلايصح قوله والتعقيب الخ وإلا لقيل به في كل شيء. وأجاب شيخنا بأن الجهاد غير ممكن قبل هذه المدة من حيث عدم الإذن فيه وفيه أن هذا أمر خارج عن ذات الفعل وظاهر كلامهم أن المعتبر ذات الفعل. إن قلت يجاب بأن الجهاد غير ممكن إذ ذاك لأن الإسلام كان ضعيفا ولايمكن الجهاد لقلتهم. قلنا لانسلم ذلك لأن الإسلام تقوّى بعد ذلك ولم يشرع بأثر تقويته بل تراخت مشروعيته حتى تمنوه كما حكاه تعالى عنهم في كتابه المبين في آية ويقول الذين آمنوا لولا نزلت سورة ونحوها وكل هذا إنما أتى من جعل الفاء للتعقيب والظاهر أنها لمجرد التفريع (قوله بل بعد الهجرة) أي بسنة لأنه شرع في شهر صفر في السنة الثانية من الهجرة فيكون تراخى بعد الإرسال بثلاث عشرة سنة قال الشهاب الملوى ويمكن التعقيب الحقيقي بالنظر للمعطوف أعني قوله وهديه لأن الإرشاد بالهدى كان عقب الإرسال (قوله وهديه) في حاشية العلامة الملوى فإن قلت يلزم عليه كون الشيء سببا في نفسه قلت يعتبر في قوله فأرشد مطلق الدلالة وفي قوله وهديه الدلالة الموصلة والخاص سبب للعام اهـ. قلت محصل الكلام عليه دلهم بتوصيله ولاشك أنه لايحسن إنما الذي يحسن وصلهم بدلالته على أن الشارح ادعى أن الإرشاد لجميع الخلق والدلالة الموصلة إنما هي لبعضهم فكيف تكون سببا في الأول وشيخنا في الحاشية جعل الباء بالنظر لقوله وهديه باء التصوير ويلزمه استعمال الباء في معنييها مع أن التصوير معنى مخترع وهذا كله بناء على ماقاله الشارح من أن المراد بالإرشاد الدلالة لجميع الخلق ونحن نقول معنى أرشد الخلق وصلهم وهو الأنسب بقوله بسيفه والمراد بالخلق من آمن به والمراد بالهدى الدلالة التي هي سبب الوصول على أنا لو مررنا على كلام الشارح فلا نسلم لزوم ركة أو فساد لجعل الشيء سببا في نفسه بل يصح دلهم بدلالته بمعنى جعلهم من متعلق دلالته على حد اللهم ارحمنا برحمتك ومحصله أن الفعل بمعنى الوصف القائم بالفاعل سبب في الفعل بمعنى التأثير في الغير فتأمل (قوله المراد منه) أشار به إلى أنه ليس في كلام المصنف إيطاء لأن الحق الأول المراد منه المولى سبحانه وتعالى ومن الثاني الحكم المطابق للواقع فيكون في كلامه من المحسنات البديعية الجناس التام وفيه ماتقدم من أنها ليست من مشطور الرجز (قوله مطابقة الحكم الواقع) أفاد العلامة الملوى أن الواقع بالرفع وذلك أن المطابقة وإن كانت مفاعلة من الجانبين إلا أنها تسند في تفسير الصدق للخبر وفي تفسير الحق للواقع وذلك أن الحق من حق إذا ثبت والثابت إنما هو الواقع اهـ أقول: اعلم أن النسبة الكلامية والواقعية واحدة بالذات مختلفة بالاعتبار ويقال هذا كلام صدق أي مطابق للواقع وهذا كلام حق أي مطابق للواقع أي إن ما أفاده الكلام مطابق لما في الواقع فالأسهل أنهما شيء واحد هو مطابقة الخبر للواقع فالواقع شيء ثابت في نفسه يقاس عليه غيره ولايقاس على غيره فنلاحظ أن غيره هل طابقه أولا لا أنه هل طابق غيره أولا وإن كانت المفاعلة من الجانبين ألا ترى أنك تقول جالس الوزير السلطان ولاتقول جالس السلطان الوزير والفرق الذي ذكره الشيخ مأخوذ من آخر كلام السعد على عقائد النسفي لكن ذكره بقد على أنه جزئي وفي أول عبارته أفاد الفرق بشيوع الصدق في الأقوال خاصة وفي الخيالي عليه مانصه قال في حواشي المطالع يوصف بكل منهما القول المطابق والعقد المطابق اهـ وفي بعض العبارات الواقع علم الله وهو راجع لما أسلفنا إذ المراد معلومه كما أفاده بعض المحققين (قوله باعتبار اشتمالها عليه) أي على الحق بمعنى المطابقة أي كما هو المراد هنا فان المراد هديه للدين المشتمل على المطابقة للواقع هذا والظاهر أن الحق بمعنى المطابقة مصدر حق إذا ثبت والحق الذي يحمل على الأقوال وماعطف عليها ليس هو الحق المصدري حتى يحتاج إلى الاشتمال الذي ذكره الشارح بل هو

والتعقيب في كل شيء بحسبه وإلا فالجهاد لم يشرع فور الإرسال بل بعد الهجرة (وهديه للحق) أي وأرشدهم بدلالته على الحق المراد منه مطابقة الحكم الواقع وهو بهذا المعنى يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها عليه وضده الباطل

اسم فاعل أصله حاقق أى ثابت مطابق حذفت الألف وأدغم تخفيفا كما قالوا أصل رب رابب. واعلم أن أصل قوله يطلق على الأقوال الخ من كلام السعد على العقائد عند قول المتن قال أهل الحق لكنه أتى به بعد تفسير الحق بنفس الحكم المطابق وأما المطابقة فجعلها آخر الكلام تفسيرا للحقيقة فأحال الشارح الكلام وتصرف فيه ولنوضح لك الاشتمال فهو فى الأقوال على كلام السعد من اشتمال الدال على المدلول وعلى كلام الشارح على صفة المدلول وكذا العقائد إن حملتها على القضايا وإن حملتها على النسب لم تحتج إلى اشتمال على تفسير السعد وعلى تفسير الشارح من اشتمال الشىء على صفته وإن حملتها على الاعتقاد الذى هو المعنى المصدرى كان من اشتمال الشىء على متعلقه على تفسير السعد ومن اشتمال الشىء على صفة متعلقه على كلام الشارح وكذا القول فى الأديان والمذاهب فانها تطلق على المعنى المصدرى أعنى التدين والذهاب وعلى القضايا والنسب (قوله محمد) بحذف تنوينه للوزن كتسكين باء العاقب ولك أن تجعل حذف التنوين للاضافة بناء على أنه من اجماع الاسم واللقب لما فى العاقب من الاشعار بالمدح (قوله بدل من نبى) شيخنا فى الحاشية مانصه فإن قلت يشكل جعله بدلا بما تقرر فى العربية أن المبدل منه فى حكم الطرح . قلت إنما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده إذ لو لم يؤت بزيد أصلا لما كان للضمير مايعود عليه اه ولعل روح الجواب قوله غالبا وإلا فالقصد اللفظى لاينفع هنا والأحسن ماقرره بالتسليم وأن المقصود بالصلاة محمد لا مطلق نبى وهذا لاينافى أن وصف النبوة مقصود للثناء والمدح وعبارة المصنف فى الشارح بيان لنبى وبدل منه وهو إما على إعراب الزمخشرى مقام إبراهيم بيانا لآيات فلايقول باشتراط النحاة موافقته تعريفا وتنكيرا أو أراد كما رأيت بطرته البيان اللغوى أى مابين المراد وعطف البدل تفسير (قوله مخصص له) أصله للمصنف وفيه أن التخصيص من وظائف النعت ورأيت بطرته مانصه لأن الشافعى نص على أن البدل من المخصصات اه قلت الذى فى جمع الجوامع والمحلى مانصه الخامس من المخصصات المتصلة بدل البعض من الكل كما ذكره ابن الحاجب نحو أكرم الناس العلماء ولم يذكره الأكثرون وصوبهم الشيخ الإمام والد المصنف لأن المبدل منه فى نية الطرح فلا تحقق فيه لمحل يخرج منه فلا تخصيص به اه ومرجع ماهنا لبدل البعض بالالتفات لعموم نبى فى حد ذاته والظاهر فى مثله أنه بدل كل نظرا إلى أن المراد بالنبى ابتداء هو محمد صلى الله عليه وسلم وفى حاشية شيخنا مانصه مخصص له أى مقيد له إذ لاعموم هنا اه وأراد بنفى العموم الأصولى أى استغراق اللفظ من غير حصر لأن نبى نكرة فى سياق الإثبات لاتشمل فهى من باب المطلق (قوله منقول) لما أن المعنى الأصلى كلى يضطر إليه فى المخاطبات فيقدم ويقابله المرتجل لارتجال علميته أى سرعتها ومن البعيد القول بارتجال جميع الأعلام استبعادا لملاحظة النقل وأبعد منه تكلف أن جميعها منقول (قوله المضعف) أى الفعل المكرر العين وليس المراد المضعف التصريفى بمعنى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد كمس وظل (قوله سمى به) أى سماه جده وقيل أمه أمرت بذلك بين اليقظة والنوم ويحتمل أن الخلاف لفظى وأن لكل مدخلا والتسمية يوم السابع وقيل ليلة الولادة وجمع بأنه أخذ فى شأنها يوم الولادة وانختمت يوم السابع والمسمى حقيقة هو ربه وهو أشرف أسمائه صلى الله عليه وسلم ولذلك قرن بالاسم الأعظم فى الشهادتين وبما علمت من أن المسمى حقيقة هو الله تعالى وأنه ألهم جده بل وأظهره قبل فى الكتب ثم قرر فى الشرع علم أنه بتوقيف شرعى فان أسماءه صلى الله عليه وسلم توقيفية كتب العلامة النفراوى على طرة شرح المصنف باتفاق وأما أسماؤه تعالى ففيها خلاف والراجح أنها توقيفية والفرق بينهما أن النبى صلى الله عليه وسلم بشر فربما تسوهل فيه فسدت الذريعة باتفاق وأما مقام الألوهية فأجل محترم فقل فيه بعدم التوقيف اه ما كتبه بالمعنى . قلت ونظير

(محمد) بدل من نبى مخصص له وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف سمى به نبينا صلى الله عليه وسلم

هذا قول المالكية بقتل ساب النبي صلى الله عليه وسلم ولو تاب بخلاف ساب الإله وما قيل من تمثل الشيطان فى المنام بالإله دون النبي وقولنا أيضا يحرم نداؤه صلى الله عليه وسلم بمجرد اسمه بخلاف الإله ماداك إلا لحماية مقام النبوة ومزيد تبجيله ولعمرى ظهر حرمة مايحصل من بعض المحرفين من تغزلهم فى المقام المحمدى بمايقال فى المعشوق مما يأنف أحدنا أن يخاطب به ولوكان هذا جائزا مافات حسان فمن دونه وقد قالوا إنما لم يفتتن به صلى الله عليه وسلم مع أنه أعطى كل الحسن وفتن بيوسف مع إعطائه شطره لأن جماله صلى الله عليه وسلم صين بالجلال كما قال السلطان ابن الفارض :

بجمال سترته بجلال هام واستعذب العذاب هناك

ومن كلام سيدى على وفا رضى الله عنه :

سبحان من أنشاه من سبحاته بشرا بأسرار الغيوب يبشر قاسوه جهلا بالغزال تغزلا
هيهات يشبهه الغزال الأحور هذا وحقك ماله من مشبه وأرى المشبه بالغزالة يكفر
يأتى عظيم الجهل فى تشبيهه لولا لرب جماله يستغفر

إلى أن قال : فعلى جمالك بالكمال جلالة فيها الأهل الكشف سر مضمر

وما وقع لعارف من نحو هذا إما بتأويل يجده أو بجذب أخرجه عن الفتيا فليس لمن لم يساوه أن يقتدى به مادام مميزا بين ماينافى الجلال وغيره كقوله فى القصيدة السابقة :

جنات عدن فى جنى وجناته ودليله أن المراشف كوثر

وليس لأحد أن يقول مارأينا أحدا نص على حرمة هذا بخصوصه فان هذه البدع لم تشع فى زمن الأئمة فلتوزن بالميزان السابق (قوله لكثرة خصاله) أى المعلومة بالقرائن الكثيرة (قوله ورجاء أن يحمده) هذا جواب عبد المطلب لما قيل له ليس من أسماء قومك ففيه أن التسمية بأسماء العشيرة من السنة القديمة وهذا على أنه من حمده أكثر عليه الحمد كغسله بالتشديد ويصح أنه من حمده جعله حامدا كعلمه وفهمه بالتضعيف فهو أفضل المحمودين وأجل الحامدين صلى الله عليه وسلم وعلى آله (قوله العاقب) هو الذى يأتى فى العقب والآخر وذلك لكمال رتبته فلا يحتاج لغيره إلا قبله كالوسيلة المهد المبشر ومتى حصل لم يحتج لغيره ولا يحصل معه ويشكر الله تعالى للبوصيرى حيث يقول :

فانه شمس فضل هم كواكبها يظهرن أنوارها للناس فى الظلم
حتى إذا ظهرت فى الأفق عم هدا ها العاملين وأحيت سائر الأمم

وأيضا فى تأخره نسخ لشرع غيره لا العكس وأيضا الثمرة العظمى فى الأشياء تأتى آخرها كالماء فى حفر الآبار ، وأنشد : نعم ماقال سادة الأول أول الفكر آخر العمل

وهو صلى الله عليه وسلم الحكمة المرادة من الخلق فلولاه ماأوجدوا والى ذلك أشار السلطان ابن الفارض فى التائية بقوله فيه: وإنى وإن كنت ابن آدم صورة فلى فيه معنى شاهد بأبوتى

(قوله على قدمه) أى طريقه وشرعه لأن أصل الطريق يسلك بالقدم فهو محله أى يستمر شرعه للحشر أى لا يتوسط بينه وبين الحشر شرع آخر ولا يلزم استمرار العمل به للحشر بالفعل فان المؤمنين يموتون قبله بالريح اللينة وتقوم الساعة على شرار الناس وهذا معنى اسمه الحاشر أيضا (قوله تبتدأ نبوته) خرج عيسى لأن بدء نبوته قد مضى وإنما يأتى متبعا لنبينا صلى الله عليه وسلم وبهذا سقط ماقيل مجىء عيسى بشرعنا كمجىء أنبياء بنى إسرائيل بشرع موسى وقد عدوا أنبياء مستقلين لقولهم لا يشترط فى الرسول أن ينسخ شرع من قبله ووجه السقوط أن أنبياء بنى إسرائيل مجيئهم هذا هو بدء نبوتهم. إن قلت ينافى التبعية رده الجزية التى قبلها محمد صلى الله عليه وسلم . قلت هو تنفيذ لحكم محمد صلى الله عليه وسلم فانه أفاد

لكثرة خصاله المحمودة ورجاء أن يحمده أهل السماء والأرض وكان كذلك ووصفه بـ(العاقب) وهو الذى يحشر الناس على قدمه وليس بعده نبى تبتدأ نبوته فهو بمعنى الخاتم ،

أنها مغياة لذلك الزمن (قوله لرسل) الوزن بسكون السين وفى القرآن متى وقع بعده حرفان رسما قرئ فى السبع بالسكون، لأبى عمرو وبالضم لغيره كرسلهم ورسلنا وإن كان بعده حرف واحد فبالضم ليس إلا كرسلى ورسله (قوله أى لجميع الأنبياء) أى فأطلق الخاص وأراد العام أوفيه اكتفاء بحذف الواو وما عطفت وإلا فلا يلزم من ختم الأخص ختم الأعم والقرينة العلم بختمه لجميع وكأنه آثر التصريح بالرسل لأنه أمدح فان الرسالة أشرف لجمعها بين الحق والخلق خلافا للعز قائلا للتفرغ عن الأغيار قال الملوى أو يحمل على ترادفهما لكنه ضعيف اه (قوله والرب) يقال فيه ربى بابدال بائه الثانية ياء كراهة لثقل التضعيف قالوا لاوربيك أى لاأفعل وربك والاسم الربابة بالكسر والربوبية أفاد ذلك فى القاموس (قوله مصدر) هذا ظاهر إن كان من رب كشد وهو يأتى بمعنى جمع وأصلح فيكون متعديا وبمعنى لزم وأقام فيكون لازما أى الباقى وأما إن كان من ربى بالألف فهو اسم مصدر والمصدر التربية (قوله مبالغة) أى بدعوى الاتحاد ففيه بشاعة فالأولى أنه اسم فاعل أصله رابب أو صفة مشبهة أصله ربب كحذر أو على أصله كضخم (قوله وإذا أفرد) لا إن جمع نحو أرباب متفرقون أوأضيف نحو رب الدار قال العلامة الملوى وينهى عنه لغير الله إذا أضيف لعاقل قال و«اذكرنى عند ربك» ليس من شريعتنا قلت هذا قاعدة الشافعية وأما مذهب المالكية فشرع من قبلنا شرع لنا كما هو مفاد فهداهم اقتده فيحتاج لتصحيح الناسخ (قوله ودخلت عليه أل) الواو بمعنى أو فان الصحيح أن أحدهما كاف فى الاختصاص ويراد بالإفراد التجرد عن أل أيضا تأمل (قوله وآله) عمل بما ورد قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وللنهى عن الصلاة البتراء أى التى لم يذكر فيها الآل وأصل آل أول من الأول لأن الشخص يؤول ويرجع لهم ويرجعون له فى المهمات بدليل تصغيره على أويل والقول بأن الاستدلال بالمصغر على شىء فى المكبر دورا ممنوع بأن التصغير يتوقف على المكبر من جهة أنه فرعه فى الوجود وغاية ما فى الاستدلال توقف المكبر عليه من جهة معرفة أصل حروفه فانفكت الجهة. أورد أنه مختص بالأشراف العقلاء وآل فرعون بحسب زعمه أو الدنيا أوتهكم كما أن آل الصليب لتنزيله منزلة العاقل حيث عبدوه أو أنه قليل وتصغيره ينافى ذلك. والجواب أن الشرف فيما أضيف له على أنه لو سلم سريانه فالشرف مقول بالتشكيك على أن التصغير يأتى للتعظيم، قال لبيد:

وكل أناس سوف تدخل بينهم ... دويهية تصفر منها الأنامل

وقال الآخر: فويق جبل شامخ الرأس لم تكن ... لتبلغه حتى تكل وتعملا

ويأتى لتزيين اللفظ؛ كما قال السلطان ابن الفارض:

عودت حبيبى برب الطور ... من آفة ما يجرى من المقدور

ما قلت حبيبى من التحقير ... بل يعذب اسم الشىء بالتصغير

وقيل أصله أهل لتصغيره على أهيل والقول بأن أهيلا يجوز أنه تصغير أهل لا آل فلا يستدل به ممنوع فإن الأئمة لا يحكمون بأنه له إلا لمقتض ولا يبعد أن يقول أحدهم للأعرابى كيف تصغر آل فيجيبه وتخوينهم وسوسة قلبت الهاء همزة حملا على عكسه فى أراق وإن كانت الهمزة أثقل فالمقصود التوصل للأخف من الهاء أعنى الألف وقلب الهاء ابتداء ألفا لا مستند له يحمل عليه وإضافته للضمير كما فى المعتف جائزة خلافا لمن منع متمسكا بأنه مختص بالأشراف والظاهر لوضوحه أشرف وفيه أن لفظ الضمير فيه شرف الأعرفية ومعناه يشرف بمرجعه، وقال عبد المطلب: وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك (قوله أتقياء أمته) مأخوذ مما ورد آل محمد كل تقى وإن كان ضعيفا ولم يرد أنا جد كل تقى واعلم أن الآل له معان باعتبار المقامات فربما جعلت أقوالا ولا يحسن فى مقام المدح كل مؤمن تقى والدعاء كل مؤمن ولو عاصيا

بعده وأرسله (لرسل ربه) أى لجميع الأنبياء والرب يقال لمعان منها السيد والمالك وهو فى الأصل مصدر بمعنى التربية وهى تبليغ الشىء شيئا فشيئا إلى الحد الذى أراده المربى أطلق عليه تعالى مبالغة وإذا أفرد ودخلت عليه أل اختص به سبحانه وتعالى (و) سلام الله مع صلاته على (آله) صلى الله عليه وسلم وهم أتقياء أمته

وحرمة الزكاة الأصح عند المالكية بنو هاشم كالحنابلة زادت الشافعية والمطلب وخصت الحنفية فرقا خمسة آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس وآل الحارث بن عبد المطلب قال العلامة الملوى في الحاشية مانصه فائدة : أولاده صلى الله عليه وسلم الذكور ثلاثة عبد الله ويلقب بالطيب وبالطاهر فله لقبان زيادة على الاسم والقاسم وإبراهيم والإناث أربعة زينب ورقية وأم كلثوم وفاطمة وينبغي حفظهم ومعرفتهم لأن النبي صلى الله عليه وسلم سيدنا ويقبح على الإنسان أن لايعرف أولاد سيده اه فات وكلهم من خديجة إلا إبراهيم فمن مارية القبطية أهداها له المقوقس من مصر ، وجمع بعضهم زوجاته اللاتى مات عنهن بقوله :

توفي رسول الله عن تسع نسوة ... إليهن تعزى المكرمات وتنسب
فعائشة ميمونة وصفية ... وحفصة تتلوهن هند وزينب
جويرية مع رملة ثم سودة ... ثلاث وست نظمهن مهذب

(قوله لتعميم الدعاء) علة لعدم تفسيره بالأقارب لكن الأنسب حينئذ أن يراد تقوى الشرك وأصل هذا التفسير لعياض كأنه لأن مقام الصلاة من باب المدح لأنها شعار تعظيم (قوله لمشاركته له) أفرد ضمير له لكون العطف بأو وهي لأحد الشيئين وإن خصه يس على الألفية بالتي للشك فالمشهور الإطلاق ثم إن عطفه على محمد لايصح لأن المعطوف على البدل بدل وإبدال الآل من النبي لايظهر على نوع من أنواع البدل ولا الإضراب الانتقالي لإساءة الأدب بمادة الإضراب ولا الاشتمال لأن ضابطه وهو تقاضي المتبوع وإشعاره بالبدل إجمالا بحيث تتشوف النفس له كما إذا قلت سرق زيد انتظر السامع أن تقول ثوبه أونحو ذلك غير موجود هنا وقد صرحوا بأن ضرب زيد غلامه ليس اشتمالا اللهم إلا على ماقيل من بدل الكل من البعض ونقل عن مالك أن آل الرجل يشمل الرجل نفسه نحو أدخلوا آل فرعون أي فرعون وقومه وتكون إضافته للضمير من إضافة الكل للبعض وكأن الذي غر الشارح أن المبدل منه في نية الطرح فكأنه لم يذكر ابتداء إلا محمد والعطف عليه صحيح أي أن انعطف بعد انقضاء الأمر في شأن الإبدال فليتأمل . إن قلت عطفه على نبي يقتضي طرحه . قلت المعطوف على البدل منه ليس مبدلا منه حتى يكون في نية الطرح فتأمل (قوله وصحبه) خصهم لمزيد الاهتمام بهم وإن شملهم الآل بالمعنى الأعم وصحب عند أبي الحسن الأخفش جمع صاحب والتحقيق قول سيبويه اسم جمع لأنه ليس من أبنية الجمع كما ذكره الأشموني فعلم أن اسم الجمع قد يكون له واحد من لفظه وقولهم فيه ما لاواحد له من لفظه بل من معناه كجيش لعله نظر للغالب أوخلاف التحقيق وإنما الفرق بينهما لفظي بكونه مغايرا للموازين للعلومة للجموع ومعنوي بأن الجمع كلية في قوة التكرار بحرف العطف واسم الجمع كل أفاده الأشموني ولعله نظر للأصل وإلا فيقال حمل الرجال الصخرة وأعطيت الجيش دينارا دينارا (قوله صحبه) جمع صاحب كجاهل وأجهال على مافي التوضيح وإن لم يكن قياسا أوصحب كبغل وأبغال وقرء وأقراء وإن كان شرط اطراد أفعال في فعل اعتلال عينه كثوب وأثواب وباب وأبواب وناب وأنياب وقيل جمع صحب بكسر عينه مأخوذ من الأول بحذف الألف أومن الثاني بتحريك الساكن ويجمع صحب أيضا على صحاب ككعب وكعاب (قوله والصحابي) قيل تسميته حدثت في الإسلام فهو أخص من مطلق صاحب فمن ثم في بعض العبارات يقال الصاحب بمعنى الصحابي وهو نسبة للصحابة وأصلها مصدر بمعنى الصحبة كالجزالة أطلقت على الجماعة المعلومين من باب زيد عدل (قوله مميزا) المعتمد لايشترط فيدخل من حنكه بالتمر من الصبيان والمجنون المحكوم بإسلامه فيما يظهر والنائم فلا يشترط قصد ذلك الشخص الاجتماع ولامعرفة أحدهما الآخر نعم الأظهر فيما إذا كانا نائمين عدمها وإن كان صلى الله عليه وسلم لاينام قلبه لأن الاجتماع المعلوم من وظائف العين (قوله مؤمنا به) أي بعد البعثة فعلى هذا نحو ورقة بن نوفل لايعد صحابيا وبعضهم أطلق

لتعميم الدعاء فهو معطوف على نبي أو محمد لمشاركته له في حكمه وهو الدعاء بما ذكر (و) على (صحبه) أي أصحابه صلى الله عليه وسلم والصحابي من لقيه صلى الله عليه وسلم مميزا مؤمنا به

(قوله ومات على الإسلام) شرط لدوامها وإلا لما تحققت حال الحياة فإن ارتد بطلت فإن عاد ولم يره بعد عادت مجردة عن الثواب عند الشافعية قال العلامة الملوى فى الحاشية وفائدتها القسمة والكفاءة فيسمى صحابيا ويكون كفؤا لبنت الصحابى . قلت ومن ذلك جعل من اجتمع به تابعا وعدم حنث الحالف على أنه صحابى واشتهر أنها لاتعود عند المالكية والذى رأيته فى الحطاب على مختصر الشيخ خليل تردد فى ذلك فجاء الأجهورى وجزم بأحد الاحتمالين أعنى عدم العود وتبعته تلامذته بعد كالشيخ عبد الباقى والشبرخيتى فكأنه من هنا اشتهر فحينئذ لامانع من الرجوع فيه لمذهب الشافعى على ما كان يرتضيه بعض الأشياخ (قوله فيدخل ابن أم مكتوم) هو عبدالله أحد المؤذنين له صلى الله عليه وسلم كنيت أمه به لكتم بصره وهو تفريع على التعبير باللقى لابالرؤية وإن أجيب عنه بأن الرؤية علمية لابصرية (قوله وعيسى والخضر) تفريع على عموم من لقيه (قوله لايشترط فيه التعارف) أى ولا الطول بخلاف التبعية على المشهور لمزيد تأثير نور النبوة والصحيح عندهم أن التابع لايشترط فيه طول أيضا وكأن الشارح أراد بالتعارف الظهور بين الناس حتى يخرج منه عيسى والخضر . وأما على المشهور من أنه على وجه الأرض فهم داخلون ولو اشترط للاجتماع بالكل فى بيت المقدس ثم اشتراطه على المشهور لعله اصطلاح وإلا فالسماء لاتنقص عن الأرض فى مثل هذا نعم يشترط كون الإجماع بالأجساد قبل الموت (قوله والملكية) دليل على حذف فى الكلام السابق أى والملائكة تدخل أيضا (قوله فعيسى عليه السلام آخر الصحابة موتا) أى من البشر الظاهرين فلا يرد الملائكة والخضر لأنه إنما يموت عند رفع القرآن وقيل بل مات لحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أقسم قبل وفاته بشهر ماعلى وجه الأرض من نفس منفوسة اليوم يأتى عليها مائة سنة وهى حية وأجاب الجمهور بأنه ساكن البحر أى ويمكن أنه إذ ذاك كان فى الهواء على أنه يمكن أن المراد الظاهرون (قوله لتكليفهم بشريعته) شيخنا اللام بمعنى مع أى لأن الصحبة لاتتوقف على التكليف وعلى أنهم مكلفون فهل بما كلفنا به أو بغيره لما ورد منهم الساجد لايرفع رأسه والاقرب أن إرساله لهم تشريف وأن طاعتهم جبلية والتكليف إنما يكون بما فيه كلفة (قوله وحزبه) الظاهر حمله على من غلبت ملازمتهم له فيكون عطف خاص لمزيد الاهتمام (قوله وبعد) مما اشتهر وذكره المصنف فى شرحه أنها ظرف زمان باعتبار النطق ومكان باعتبار الرقم قال بعض مشايخنا والالتفات للمكان الذى بعد مكان البسملة من الورق المكتوب فيه بعيد ومن المشهور أنه إذا نوى لفظ المضاف إليه أعربت أو معناه بنيت ثم تكلف فى الفرق مع تلازمهما بأن اللفظ فى الأول مقصود كأنه مصرح به والمعنى حاصل غير مقصود وفى الثانى بالعكس أو نية المعنى لايلتفت فيها للفظ بخصوصه أو هى نفس نية معنى الإضافة أعنى النسبة الجزئية فهى محط القصد وإن لزم منها المضاف إليه وفيه أنه لامعنى لإضافتها له فقط مع أنها حالة بينهما والكل لادليل عليه فلو قيل ليس ثم إلا نية اللفظ بمعناه ويجوز معها الإعراب والبناء على حد نحو يوم إذا أضيف للجمل كان أسهل وأنسب بما يذكرونه فى علل البناء لضعفها والبناء الجائز يكتفى فيه بسبب ما فإنهم يعللونه بشبه أحرف الجواب فى الاكتفاء بها عما بعدها أو تضمن معنى الإضافة أو الجمود بعدم تصرف الأسماء من تثنية وجمع ونحو ذلك وبنيت على حركة فرارا من ساكنين وضم جبرا بالأقوى لما فاتها فى إعرابها فإنها تنصب أو تجر وهذا الثانى نظر للغالب وإلا فقد نقل شيخنا فى حاشية ابن عبدالحق عن ابن قاسم فى حاشية المحلى على المنهاج جواز رفعها منونة على الابتداء عند القطع عن الإضافة رأسا وذكره المصرى على الأزهرية أيضا قال شيخنا بعد أن تكلمت معه فى ذلك إن معنى وبعد فأقول على هذا وزمن أقول فيه لكن يقال ما المسوغ بالابتداء بالنكرة ولعله الوصف بمعنى لأن المراد وزمن تال لازمن السابق يرده ما فى الطبلاوى على الأزهرية نقلا عن العلامة القاسمى عن شيخه الصفوى من جواز حيوان

ومات على الإسلام فيدخل ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وعيسى والخضر وإلياس عليهم الصلاة والسلام لحصول اللقى ولأنه لايشترط فيه التعارف إذ لاتنافى بين مقام الصحبة والنبوة والملكية فعيسى عليه السلام آخر الصحابة موتا والملائكة صحابة بافون إلى الآن لتكليفهم بشريعته (و) على (حزبه) أى جماعته صلى الله عليه وسلم (وبعد)